أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2017/12/02م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

خطة أميركية لدولة فلسطينية بحدود موقتة على قطاع غزة ونصف مساحة الضفة 3

نقل السفارة الأمريكية للقدس.. قرارٌ مع وقف التنفيذ..... 7

كوشنر وجّه فلين للاتصال بالروس قبيل مشروع قرار أممي يدين الاستيطان..... 9

إيكونوميست: كيف تبدو سياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط؟..... 10

مذكرة اعتقال تركية لضابط سابق بـ"CIA" بتهمة التورط بالانقلاب 13

اعترافات الجنرال فلين تربك البيت الأبيض وتهدد بنبش خفايا التدخل الروسي..... 14

واشنطن حين تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل؟!..... 16

أسباب الخلاف التركي الأمريكي وطرق تجاوزها 19

استطلاع: غالبية الأميركيين لا يؤيدون نقل السفارة إلى القدس..... 22

بلومبيرغ: تيلرسون لا يعلم شيئا عن اتصالات كوشنر 24

هل يكشف كوشنر تفاصيل صفقة القرن بخطاب مرتقب له الأحد؟..... 25

خطة أميركية لدولة فلسطينية بحدود موقتة على قطاع غزة ونصف مساحة الضفة

رام الله – محمد يونس الحياة 2\12\2017

وصل إلى العاصمة الأميركية أمس اللواء ماجد فرج، مدير المخابرات العامة الفلسطينية، للبحث مع المسؤولين الأميركيين في شأن مبادرة السلام الأميركية، ومصير مكتب بعثة فلسطين، والمصالحة وقضايا ثنائية.

وذكرت مصادر ديبلوماسية أن الرئيس الفلسطيني «غير مرتاح» للأفكار التي تبحثها الإدارة الأميركية قبيل تقديم مبادرتها التي تسميها «الصفقة الكبرى». وأضافت أن الرئيس عباس يريد مكانة ثابتة لمكتب بعثة فلسطين في العاصمة الأميركية، لا تخضع للملاحقة والتهديدات المستمرة بإغلاقها من قبل الكونغرس وغيره.

وقال ديبلوماسي غربي رفيع المستوى لـ «الحياة» إن المبادرة الأميركية في جوهرها «خطة سلام اقتصادي»، لأنها تقوم على جمع عشرة بلايين دولار من الدول المانحة لتأسيس الدولة الفلسطينية، تشكل جسراً لإقامة علاقات رسمية إسرائيلية مع العالم العربي.

وأضاف: «أجرى المبعوثون الأميركيون جاريد كوشنر (صهر الرئيس دونالد ترامب ومستشاره الخاص) وجيسون غرينبلات والسفير ديفيد فريدمان عشرات اللقاءات مع فلسطينيين وإسرائيليين، وخرجوا بنتيجة أن الحل الممكن في هذه المرحلة هو دولة ذات حدود موقتة. وتوصل الوفد إلى أن أي حل آخر سيفشل لأن الطرف القوي، وهو إسرائيل، سيرفضه».

وأشار إلى أن «إسرائيل أبلغت المسؤولين الأميركيين الثلاثة أنه لا يمكنها في هذه المرحلة أن تمنح الفلسطينيين دولة كاملة، وإنما دولة على نصف الضفة الغربية وربما أكثر قليلاً. لكن تل أبيب ستواصل السيطرة على الحدود وعلى الأجواء، بينما يجري التفاوض على الحل النهائي في وقت لاحق، بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون والمياه والأمن».

وقال الديبلوماسي القريب من الاتصالات إن الجانب الأميركي يدرك أن هذا الحل غير مقبول لدى الفلسطينيين، لذلك فإنه يحاول إغراءهم بالقول إنه حل مرحلي، وبتوفير مبلغ مالي كبير لإقامة الدويلة الفلسطينية ومشاريعها المختلفة مثل المطار والميناء وخطط إسكان وسياحة وزراعة واسعة لتشغيل العمال العاطلين من العمل في كل من غزة والضفة الغربية.

ويرى الجانب الأميركي أن أول متطلبات هذا الحل يبدأ من استعادة السلطة الفلسطينية لقطاع غزة الذي سيكون مركز الدولة. وسيُعرض المشروع ضمن حل إقليمي ودولي، تشارك فيه الدول العربية والمجتمع الدولي، وينتج منه إقامة علاقات ديبلوماسية إسرائيلية مع العالم العربي.

وذكر مسؤولون فلسطينيون أن الحل السياسي المقترح لن يكون مقبولاً لدى أي فلسطيني إلا إذا كان جزءاً من اتفاق سلام تفصيلي وعلى مراحل، لأن السلطة تعرف أن «المرحلي سيكون نهائياً».

ومن المتوقع أن يعلن الجانب الأميركي عن خطته مطلع العام المقبل. ويتوقع الفلسطينيون التعرض لعقوبات أميركية في حال الرفض. وقال مسؤول فلسطيني إن إغلاق مكتب بعثة فلسطين في واشنطن ربما يشكل نموذجاً في هذا السياق. وأضاف: «ربما يصل الأمر إلى حد وقف المساعدات المالية الأميركية للسلطة والتي تبلغ نحو 400 مليون دولار سنوياً».

ومع وصول اللواء ماجد فرج إلى واشنطن، أكدت الرئاسة الفلسطينية، على لسان الناطق باسمها نبيل أبو ردينة، أن «أي حل عادل للقضية الفلسطينية يجب أن يضمن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة».

وأضاف: «القدس الشرقية بمقدساتها هي البداية والنهاية لأي حل ولأي مشروع ينقذ المنطقة من الدمار».

واعتبر أن «عدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية سيبقي حالة التوتر والفوضى والعنف سائدة في المنطقة والعالم».

وقال أبو ردينة إن «الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار الاعتراف بدولة فلسطين (...) وعدم شرعية الاستيطان، هو الذي سيخلق المناخ المناسب لحل مشكلات المنطقة وإعادة التوازن في العلاقات العربية-الأميركية».

وأكد أبو ردينة أن «الرئيس محمود عباس لا يزال ملتزماً بسلام عادل قائم على أساس حل الدولتين».

ويرجح أن ينقل اللواء ماجد فرج موقف الرئيس عباس لأركان الإدارة الأميركية، إضافة إلى مطالبته بمنح مكتب بعثة فلسطين في واشنطن مكان سفارة دائمة لا تخضع لتهديدات الكونغرس واللوبي اليهودي بإغلاقها.

وتعرض مكتب بعثة فلسطين في واشنطن لتهديد بالإغلاق، أخيراً، عندما تجنب الرئيس الأميركي إصدار الشهادة الخاصة بتمديد عمل البعثة لستة أشهر أخرى.

ويقول مسؤولون فلسطينيون إن عملية منظمة جرت في الكونغرس بهدف إغلاق المكتب، منذ العام الماضي، عقب حصول دولة فلسطين على عضوية محكمة الجنايات الدولية. وأصدر الكونغرس العام الماضي تشريعاً ينص على وقف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، ووقف عمل مكتبها التمثيلي في واشنطن، في حال عدم تقديم الرئيس شهادة تفيد بأن السلطة لا تلاحق إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية، مقرونة بشهادته التقليدية الدورية اللازمة لتمديد عمل المكتب، حول عدم قيام المنظمة بأعمال إرهابية.

واعتمد الكونغرس الأميركي، في عام 1994، قانون تسهيل السلام في الشرق الأوسط، الذي أعطى الحق للرئيس الأميركي أن يعلق تنفيذ المنع الوارد في «قانون مكافحة الإرهاب» لمدة ستة شهور، إذا شهد بعدم قيام منظمة التحرير بأعمال إرهابية، وشهد أيضاً بالتزامها بما جاء في رسالة الاعتراف المتبادل مع إسرائيل، والتزاماتها الأخرى، وأن التعليق يحقق المصالح الوطنية للولايات المتحدة. ونص القانون على أن شهادة الرئيس قابلة للتمديد كل ستة شهور، وهو ما جعل مكتب البعثة قائماً حتى اليوم.

ونص القانون على أن الرئيس الأميركي لا يستطيع تعليق «قانون مكافحة الإرهاب» أكثر من السنة المشار لها (ستة أشهر لمرتين) إلا بتفويض سنوي من الكونغرس يتم تضمينه عادة في قانون الاعتمادات المالية السنوي.

وفتحت منظمة التحرير مكتباً لبعثتها في واشنطن في حزيران (يونيو) عام 1994، بعد أن قررت الإدارة الأميركية اعتبار الممثلية بعثة أجنبية تعمل في الولايات المتحدة، وفق أحكام قانون البعثات الأجنبية، وليست بعثة ديبلوماسية. وبموجب ذلك لا تتمتع البعثة الفلسطينية بأي امتيازات أو حصانات، وهي ممنوعة من ادعاء تمثيل «دولة فلسطين» أو حتى استخدام اسم فلسطين. كما يشترط على العاملين في مكتب المنظمة في واشنطن، ممن لديهم جنسيات أميركية، أن يسجلوا لدى وزارة العدل، وفق قانون العميل الأجنبي لعام 1938.

وأصدر الكونغرس العام الماضي قانون الاعتمادات المالية، حدد بموجبه شروط الدعم المالي الأميركي المقدم للسلطة الفلسطينية. ونص القانون على وقف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية في حال «اكتسب الفلسطينيون صفة مثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو منظماتها المتخصصة، وإذا قاموا بإطلاق أو دعم أي عملية تحقيق ضد مواطنين إسرائيليين من قبل المحكمة الجنائية الدولية». ونص القانون على

«ضرورة أن يشهد الرئيس الأميركي على عدم حدوث ما سبق كشرط إضافي لقيامه بتعليق أحكام «قانون مكافحة الإرهاب».

وشكل القانون الجديد المفتاح لعدم تجديد عمل البعثة مطلع الشهر الماضي الأمر الذي هدد بإغلاق أبواب المكتب.

ويقول مسؤولون فلسطينيون إن الوقت حان لإعادة صياغة العلاقة الفلسطينية الأميركية على أسس جديدة.

ومن المتوقع أن يبحث فرج مع الإدارة الأميركية الخطوات التي قطعتها المصالحة الفلسطينية، والأعباء الجديدة المترتبة على السلطة الفلسطينية في قطاع غزة.

ترامب سيرجئ نقل السفارة إلى القدس

واشنطن – رويترز، أ ف ب – قال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية إن الرئيس دونالد ترامب سيرجئ على الأرجح أي تحرك لنقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل إلى القدس، لكنه يبحث خيارات أخرى تؤكد عزمه على فعل ذلك في نهاية المطاف.

وكان ترامب قد تعهد خلال حملته الانتخابية العام الماضي بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، وهو هدف يسعى إليه سياسيون جمهوريون منذ زمن طويل.

لكن ترامب أرجأ في حزيران (يونيو) الإقدام على هذه الخطوة لتجنب إشعال التوترات في الشرق الأوسط.

ورجح المسؤول الكبير في الإدارة الأميركية أمس الخميس، أن يرجئ ترامب مجدداً تنفيذ هذا خلال الأيام المقبلة، لكنه قال إنه يبحث خطوات أخرى، مثل إعلان القدس عاصمة لإسرائيل.

وكان البيت الأبيض أعلن الخميس أن المعلومات عن استعداد الولايات المتحدة لنقل سفارتها لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس هي معلومات «سابقة لأوانها».

نقل السفارة الأمريكية للقدس.. قرارٌ مع وقف التنفيذ

واشنطن – "القدس" دوت كوم – سعيد عريقات – 2017\12\2

مع انتهاء فترة "الاستثناء" لقانون الكونغرس الأمريكي القاضي بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس والذي يجدده الرئيس الأميركي كل مرة 6 أشهر إضافية، أفادت مصادر مقرّبة من البيت الأبيض أنّ الرئيس دونالد ترامب سيوقّع على استثناء جديد تنتهي مدته مع بداية شهر حزيران المقبل.

وفي حال قيامه بذلك بين اليوم الجمعة، ويوم الاثنين المقبل، يكون ترامب قد وقع على الاستثناء للمرة الثانية حيث وقع على الاستثناء الذي نفد للتو في الأول من شهر حزيران الماضي.

وبحسب تلك المصادر فإنّ ترامب يرى تحركًا مهمًا نحو إعادة إنعاش مساعي السلام بزخم جديد وأن الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) يظهران حماسًا ملموسًا للتفاوض ما يرفع من درجة التفاؤل بشأن صفقة سلام تاريخية. بيد أن "ترامب يقر بحق الدول تحديد عواصمها وبالتالي بحق إسرائيل في جعل عاصمتها القدس، وهو ما يستوجب نقل السفارة الأميركية للمدينة، وهو بالضبط ما قاله نائب الرئيس (مايك) بنس يوم الثلاثاء الماضي في متحف كوينز بنيويورك، إذ الكل يعرف أنه مسألة متى، وليس إذا كانت الولايات المتحدة ستقوم بنقل السفارة أو لا".

يشار إلى بنس صرح يوم الثلاثاء الماضي بأن ترامب "يدرس بشكل فعّال متى وكيف يتم نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس".

من جهتها قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيذر ناورت ردًا على سؤال "القدس" بشأن نقل السفارة، "إن ترامب لم يتخذ قرارًا بعد بشأن الأمر، وأن لدينا متسع من الوقت بين اليوم ويوم الاثنين"، رافضة الحديث بمزيد من التفاصيل.

وقال أحد المسؤولين لـ "القدس" إن من ضمن الخيارات الأخرى التي يدرسها ترامب "إصدار تعليمات لمساعديه بتطوير خطة طويلة الأجل بشأن نقل السفارة، ليجعل نيته لتنفيذ ذلك واضحة، ولكن تنفيذ ذلك عملية طويلة الأمد".

وفي حال قام ترامب بالإعلان عن نقل السفارة "مع وقف التنفيذ" قال مصدر لـ "القدس" إن "مجموعة من الساسة الأميركيين، حذروا الرئيس بأنه إذا قام بذلك، فسيكون قد خالف قرارات أسلافه من ديمقراطيين

وجمهوريين على حد سواء، وأنهم نصحوه بدراسة الموضوع بحذر بالغ وعدم المجازفة بقضايا تصب في صميم الأمن القومي الأميركي".

كما علمت "القدس" أن ترامب في أعقاب مداولات مكثفة في البيت الأبيض بشأن نقل السفارة، والضغوطات التي يمارسها "صديقه الحميم السفير ديفيد فريدمان (سفير الولايات المتحدة في إسرائيل)" أن من المرجح أن يصدر ترامب إعلانًا يسعى به إلى "إحداث توازن بين المطالب السياسية في الداخل والضغوط المتعلقة بقضية تأتي في قلب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهي وضع مدينة القدس".

يشار إلى أن زعماء دول عربية وإسلامية وأوروبية حثّوا ترامب على "عدم المضي قدمًا في نقل السفارة، إذ إن ذلك سيعني اعترافًا فعليًا بدعوى إسرائيل بأحقيّتها في القدس كاملة عاصمة لها، ما يصب الزيت على النار في هذه الظروف الحرجة.

والتقى أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات بصحبة رئيس المخابرات الفلسطينية اللواء ماجد فرج الذي وصل العاصمة الأميركية صباح الخميس (11/30) وسفير منظمة التحرير بواشنطن حسام زملط، التقوا مسؤولين من البيت الأبيض (ظهر الخميس 30 تشرين الثاني) وبحثوا معهم نفاد الاستثناء الذي استخدمه الرئيس الأميركي ترامب يوم 1 حزيران الماضي لفترة ستة أشهر تبقي على السفارة الأميركية في تل أبيب، وتجمد نقلها إلى القدس انسجامًا مع القانون الذي سنّه الكونغرس، والمسمى بـ"قانون وجوب نقل السفارة (الأميركية) إلى القدس"، لكنه يحتوي على بند يسمح للرؤساء بتأجيل نقل السفارة لستة أشهر لحماية "مصالح الأمن القومي" وهو ما فعله الرؤساء كلينتون، بوش، أوباما وترامب.

كما بحثوا آخر التطورات في العلاقات الفلسطينية الأميركية التي تعرضت للارتباك بسبب الأزمة الدبلوماسية التي سببها قرار وزارة الخارجية الأميركية بإغلاق مكتب البعثة الفلسطينية في واشنطن، ومن ثم العدول عن القرار والسماح باستمراره بعمله وفق قيود محددة.

يُشار إلى أنّ وكالة رويترز نقلت عن مسؤولين أمريكيين، مساء اليوم الجمعة، أنّ الرئيس دونالد ترامب سيعلن في خطاب يوم الأربعاء المقبل اعتبار القدس عاصمة لـ "إسرائيل"، بدل نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس في هذه المرحلة.

كوشنر وجّه فلين للاتصال بالروس قبيل مشروع قرار أممي يدين الاستيطان

(العربي الجديد) 2017\12\2

كشف موقع شبكة "سي أن أن" الأميركية، السبت، أن جاريد كوشنر، كبير مستشاري الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، هو المسؤول الكبير ذاته الذي وجّه مستشار الأمن القومي السابق، مايكل فلين، للاتصال بالسفير الروسي في الولايات المتّحدة، حول تصويت مجلس الأمن على مشروع القرار 2334 الذي يدين المستوطنات الإسرائيلية، وفق ما صرّحت به للموقع مصادر مطّلعة على القضية.

وكانت المحكمة اليوم قد دوّنت في جلسة الاستماع حول القضيّة المتعلقة بتواصل فلين مع الروس أن مسؤولاً كبيراً في فريق ترامب الانتقالي طلب من الأوّل أن يتّصل بمسؤولين من دول مجلس الأمن، ومن ضمنها روسيا، للتعرّف على موقف كلّ بلد إزاء مشروع القرار الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي.

وكان مجلس الأمن قد صوّت في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2016 على القرار 2334، الذي يدين الاستيطان في الأراضي المحتلّة عام 1967، بعد امتناع إدارة باراك أوباما السابقة، لأول مرّة في هذا الإطار، عن استخدام "الفيتو" في حينها. وفي حال صحّت تلك المعلومات، فذلك معناه أن كلّاً من كوشنر وفلين لم يتحرّك في هذا الملف عبر القنوات الرسمية، إذ لم يكونا بعدُ في المنصب آنذاك.

يأتي ذلك بعد أن كشفت وسائل إعلام أميركية، أمس الجمعة، أن فلين سيشهد ضد الرئيس، وسيقرّ بأن الأخير طلب منه بشكل مباشر الاتصال بالروس، كما سيشهد ضد أفراد من عائلة ترامب وموظفين آخرين داخل البيت الأبيض، ليكون بذلك قد دحض كل ما سبق أن قاله ترامب بشأن التحقيق.

وفلين المتهم بإدلائه بـ"إفادات خاطئة وكاذبة" لمحققي مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) جاهر بهذه الاعترافات الحديثة الأولى من نوعها في القضية التي وُجهت فيها الاتهامات إلى أربعة مستشارين ومساعدين سابقين للرئيس حتى الآن، ليكون بذلك أول موظف يعمل ضمن فريق الرئيس يعترف بالشبهات المنسوبة إليه، ليواجه اتهامات رسمية في التحقيق بالتدخل الروسي والتأثير على نتائج الانتخابات.

أما البيت الأبيض، فقد قلّل من أهمية ما كشفه فلين، وأكد أن "هذا الأمر لا يورط أي شخص آخر"، معتبراً أن فلين "لم يكن ذا شأن في الإدارة". وقال محامي البيت الأبيض تي كوب، إثر التطورات المتسارعة في القضية: "لا شيء في الإقرار بالذنب أو التهم الموجهة يورط أي شخص آخر غير فلين"، مؤكداً أن الأخير كان مستشاراً لمدة 25 يوماً فقط داخل البيت الأبيض، واصفاً إياه بأنه من "إدارة أوباما السابقة".

إيكونوميست: كيف تبدو سياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط؟

لندن- عربي21- بلال ياسين 1\12\2017

اتهمت مجلة "إيكونوميست" في عددها الأخير الإدارة الأمريكية لدونالد ترامب بتجاهل الشرق الأوسط، وتقديم سياسة مضطربة أدت إلى مفاقمة مشكلات العالم العربي.

ويذهب التقرير، الذي ترجمته "عربي21"، إلى أن منح ترامب السعوديين اليد المطلقة يعمل على زعزعة استقرار المنطقة، ويقول إن "السفارة الأمريكية قيد الإنشاء في لبنان، ستكون ثاني أكبر سفارة في العالم حال الانتهاء منها، ومع ذلك كانت فرنسا هي التي تدخلت وحلت الأزمة السياسية الأخيرة، ففي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر تحدث رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري من الرياض، وأعلن عن استقالته بطريقة مفاجئة، وما تبع ذلك من أحداث كان ملحمة غريبة استمرت أسبوعين، وبدا وكأنه قيد الإقامة الجبرية في السعودية، ورغم انتقاد وزارة الخارجية الأمريكية التحرك، إلا أن فرنسا هي التي فاوضت لتأمين عودة الحريري إلى بيروت، حيث علق استقالته منذئذ".

وتعلق المجلة قائلة إن "ترامب في الحكم منذ عام تقريبا، إلا أن استراتيجيته الشرق الأوسطية لا يمكن وصفها إلا بأنها مزيج من (الإهمال والارتباك)، وتتزامن فترة حكمه مع تغيرات في السعودية، حيث تخلى الملك سلمان وابنه ولي العهد القوي عن السياسة الخارجية الحذرة، وفضلا سياسة حازمة وعدوانية، وأدهشت تصرفاتهما الأصدقاء والجيران، وحتى أن الإسرائيليين، الذين ليسوا في العادة من المعجبين بسعد الحريري، وصفوا التحرك السعودي في لبنان بالمتهور، الذي هدد بفك التوازن الطائفي الحساس الذي تقوم عليه اللعبة السياسية في البلد".

ويستدرك التقرير بأن "السعوديين وجدوا جمهورا يدعم تصرفاتهم في البيت الأبيض، خاصة جارد كوشنر صهر ومستشار الرئيس، ويعتقد فريق ترامب أنه قام بتشجيع لبرلة الاقتصاد والإصلاحات الدينية والاجتماعية للأمير محمد، إلا أن ترامب لم يظهر أي اهتمام بالحملة التي تقودها السعودية في اليمن، التي أدت بدعم أمريكي إلى تحويله إلى أرض خراب، وأثنى بشكل علني على الحصار الذي قادته السعودية على قطر، والاعتقالات الأخيرة داخل المملكة، رغم الشكوك التي أبداها الدبلوماسيون الأمريكيون حول السياستين".

وتشير المجلة إلى أنه "في الوقت الذي رحب فيه الكثير من السوريين في نيسان/ أبريل بالصواريخ التي أطلقها الجيش الأمريكي على قاعدة عسكرية في سوريا، بعد هجوم كيماوي على بلدة في محافظة إدلب، إلا أن الرئيس الأمريكي يبدو كأنه فقد الاهتمام بها، وملأت إيران وروسيا الفراغ، وساعدتا نظام الرئيس بشار الأسد على استعادة المناطق التي خسرها".

ويلفت التقرير إلى أن "الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استقبل بحرارة رئيس النظام السوري الأسد في منتجع سوتشي الشهر الماضي، وبعد ذلك بيومين عقد قمة مع الرئيسين التركي والإيراني، وكلاهما يدعمان استمرار الأسد في الحكم".

وتنوه المجلة إلى "مؤتمر جنيف، الذي بدأ جولات المفاوضات في جنيف، حيث ضم وفد المعارضة رموزا مستعدة لتجاوز فكرة بقاء الأسد في السلطة، وهو تحول قامت السعودية بهندسته، واستقال رئيس الهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب، وهو أحد الناقدين الأشداء للنظام بضغوط سعودية، وربما يأمل السعوديون بهذا التحرك في دق إسفين بين إيران وروسيا، إلا أن الأمريكيين لم يقولوا شيئا".

ويفيد التقرير إلى أنه "في السياق ذاته يشعر حلفاء آخرون بالارتباك، حيث قرر ترامب قطع الدعم العسكري عن قوات سوريا الديمقراطية، التي دعمها في الحرب ضد تنظيم الدولة، وعندما سئلت المتحدثة باسم الخارجية عما إذا كانت الولايات المتحدة سترسل مبعوثا خاصا للتوسط بين أكراد كردستان والحكومة في بغداد، فإنها ردت قائلة: (يستطيعون حل خلافاتهم بأنفسهم)".

وتقول المجلة: "حتى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو غير راض عن اتفاق خفض التوتر في جنوب سوريا، الذي رتبته أمريكا مع روسيا، وسمح للمليشيات الشيعية بالتحرك في المنطقة، التي لا تبعد سوى 5 كيلومترات عن الحدود مع إسرائيل".

ويستدرك التقرير بأنه "رغم علاقات الأردن القوية مع الولايات المتحدة إلا أنه يشعر بأنه ترك وحيدا، حيث ستوقف الولايات المتحدة دعمها للجماعات المقاتلة في جنوب سوريا الشهر المقبل، بالإضافة إلى أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي التقى ترامب أثناء الحملة الانتخابية، وكان أول رئيس يهنئه على فوزه، فوجئ عندما خفضت الإدارة 100 مليون دولار من المعونة السنوية، وعلقت 195 مليون دولار (حتى ترى إشارات على تقدم في الديمقراطية)".

وترى المجلة أن "ترامب لا يستحق اللوم كله على السياسة الموحلة في الشرق الأوسط، حيث دعا باراك أوباما لرحيل الأسد دون أن يفعل أي شيء لدعم المعارضة، وبدأت الحرب في اليمن تحت نظره، لكن الرئيس ترامب عمل على جبهة التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبعد سلسلة من الرحلات المكوكية قام بها المبعوث الخاص للشرق الأوسط جيسون غرينبلات، فإن ترامب يخطط للكشف عن خطته بداية العام المقبل".

ويجد التقرير أن "التسوية هي طريق التعميد للرؤساء الأمريكيين الذين حاولوا وفشلوا كلهم، ولا سبب يدعو للاعتقاد بأن ترامب سينجح حيث فشل الآخرون، فلا تزال تقود إسرائيل حكومة يمينية متطرفة لا تريد تقديم تنازلات، والفلسطينيون منقسمون تقودهم حكومة فقدت الشرعية، لكن السعوديين أخبروا رئيس السلطة الفلسطينية أن ترامب سيقدم خطته النهائية وعليه قبولها، ويشعر السعوديون أن دعمهم لترامب في التسوية يعطيهم اليد الحرة في اليمن ومناطق أخرى".

وتستدرك المجلة بأنه "رغم أن ترامب لا يوفر فرصة لانتقاد سلفه، إلا أنه يكرر الأخطاء التي وقع بها أوباما ذاتها، حيث اتهم أوباما بالبحث عن اتفاقية مع إيران بأي ثمن متجاهلا تدخلات إيران في العراق وسوريا، أما ترامب فهو مهووس بتخريب الاتفاق دون أن يفعل أي شيء لاحتواء تأثير إيران في المنطقة، بل يعمل على تقوية الديكتاتوريين في مصر، وفقد ثقة الحلفاء القريبين، مثل إسرائيل والأردن".

وتختم "إيكونوميست" تقريرها بالإشارة إلى أنه "في الوقت ذاته يشعر السعوديون بالحرية لمواصلة سياساتهم التي تزعزع المنطقة، وأصبح مستقبل سوريا في يد الروس والإيرانيين، حيث يقول دبلوماسي غربي: (هذا ليس هو الوقت الذي نختفي فيه.. نريد نوعا من الإشراف)".

مذكرة اعتقال تركية لضابط سابق بـ"CIA" بتهمة التورط بالانقلاب

عربي21- وكالات 1\12\2017

أصدرت النيابة العامة في إسطنبول، الجمعة، مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس مجلس الاستخبارات القومية الأسبق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "CIA"، غراهام فولر، وذلك ضمن التحقيقات في قضية دعمه تنظيم الكيان الموازي، والمحاولة الانقلابية الفاشلة.

وقالت النيابة العامة في المذكرة بحق فولر، إنه غادر تركيا عقب المحاولة الانقلابية التي حصلت في تموز/ يوليو 2016.

ووجهت النيابة العامة تهما للمسؤول الأمريكي، بمحاولة الإطاحة بالحكومة التركية، والحصول على معلومات سرية للدولة والتجسس السياسي والعسكري ومحاولة تدمير النظام الدستوري في البلاد.

وأشارت النيابة العامة إلى أن فولر تردد إلى تركيا قبل محاولة الانقلاب، التي جرت في 15 تموز/ يوليو من العام الماضي، وغادر البلاد بعد فشل المحاولة.

ويشتبه مكتب النائب العام بأن فولر كان على اتصال مباشر بموظفي وكالة المخابرات المركزية السابق هنري باركي، والمشتبه فيهم الآخرين المشاركين في محاولة الانقلاب.

النيابة أصدرت أيضا أمر اعتقال بحق هنري باركي، وهو باحث تركي شهير مقيم في الولايات المتحدة للاشتباه في ضلوعه في التخطيط للانقلاب.

ووصفت مذكرة الاعتقال بأنها تمثل أول مرة تستطيع فيها السلطات التركية تأكيد مكان فولر قبل الانقلاب وبعده.

وتتهم تركيا فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة وأنصاره بتدبير المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قتل فيها أكثر من 250 شخصا.

اعترافات الجنرال فلين تربك البيت الأبيض وتهدد بنبش خفايا التدخل الروسي

واشنطن ـ فكتور شلهوب العربي الجديد 2\12\2017

اعتراف الجنرال المتقاعد مايكل فلين، المستشار السابق للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الجمعة، أمام المحكمة بأنه سبق أن أعطى مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) أربع إفادات كاذبة تتصل بالتحقيقات الروسية، وتسريب مقربين منه استعداده للشهادة ضد الرئيس، كان له وقع الصاعقة في واشنطن رغم أنه كان متوقعاً.

فبعد عشرة أشهر وعشرة أيام من رئاسة ترامب، فتح تراجع فلين المدخل لفك طلاسم اللغز الروسي وتداخلاته الأميركية المشتبه بها.

وجاء اعتراف فلين نتيجة "صفقة" عقدها معه المحقق الخاص، روبرت مولر، تقضي باستعداده لـ"التعاون" مقابل تخفيف عقوبته، وربما شطبها، عند صدور الأحكام بالمتورطين، إذا ثبت تورطهم في التدخل الروسي بانتخابات الرئاسة الأميركية الأخيرة.

وهذه المقايضة يجيزها القانون من باب أن الاستعانة بالمذنب الصغير ومعلوماته ضرورية ومبررة لكشف تفاصيل الجريمة الأكبر المحتملة وأدوار أصحابها.

وكان محامو فلين قد أعلنوا، قبل أيام، عن وقف تواصلهم مع فريق ترامب القانوني، في إشارة واضحة إلى أن الجنرال المتقاعد قرّر فتح جعبة معلوماته أمام مولر ليحصل منه على العفو، وربما لينقذ، أيضاً، ابنه الذي كان يرأس شركة الاستشارات التي أسسها مستشار ترامب السابق، التي تحوم حول نشاطاتها شبهة التآمر لخطف المعارض التركي فتح الله غولن من أميركا وتسليمه إلى تركيا مقابل مبلغ مالي كبير.

وما يتوقع أن يزيد من الضغط على البيت الأبيض حديث وسائل إعلام أميركية، الجمعة، عن أن مستشار الأمن القومي السابق سيشهد ضد ترامب، وسيقرّ بأن الأخير طلب منه بشكل مباشر الاتصال بالروس، كذلك سيشهد ضد أفراد من عائلة ترامب وموظفين آخرين داخل البيت الأبيض، وهو ما يعني دحض كل ما سبق أن قاله ترامب بشأن التحقيق.

وقد أربكت هذه الانعطافة في التحقيقات الروسية البيت الأبيض، الذي سارع إلى وضع فاصل بينه وبين الجنرال المتقاعد، في محاولة لحصر التهمة بالكذب وبصاحبها فقط، كأنه لا علاقة له بما أفصح عنه المستشار السابق ولا بما ينوي البوح به لاحقاً في قضية التدخل.

لكن التنصل منه ليس بالأمر السهل. فالرجل رافق ترامب منذ بداية حملته الانتخابية ومطلع، بحكم دوره كمقرب وموثوق ومستشار، على كل شاردة وواردة في مسيرة وصول الرئيس إلى البيت الأبيض.

وجاء انقلاب فلين اليوم على إفادته الكاذبة واعترافه بعقد لقاءات مع الروس أثناء الحملة، وخلال الفترة الانتقالية قبل تسلم ترامب الرئاسة، لينذر بأن لديه منجم معلومات في ما يتعلق بملف التدخل، وبأنه حسم بأمر الكشف عنها لقاء إعفائه من السجن لسنوات طويلة، ومن هنا خشية الرئيس وفريقه، ذلك أن "التعاون" في مثل هذه الحالة له ثمنه بقدر ما له من ثواب.

ولن يكون باستطاعة فلين أن ينعم بالثواب لو مارس من جديد لعبة حجب الحقائق، خاصة أن مولر عقد صفقة مماثلة مع جورج بابادوبولوس، أحد معاوني ترامب السابقين، والمطلع على جوانب هذا الملف.

كذلك ينوي المحقق الخاص عقد صفقات مماثلة مع آخرين ضالعين في التدخل لو صح له ذلك، وبما يوفر له صورة كاشفة عن تسلسل وشخصيات وأدوار كافة الذين شاركوا أو تواطأوا في حبك وتسهيل عملية التدخل، وبهذا يصبح من شبه المستحيل على فلين أن يقوى على التستر والالتواء بعد الآن.

وفي هذا الإطار، من المتوقع أن تدخل التحقيقات طور الكشف عن المستور، فمعلومات الجنرال أساسية، إذ عليه افتتاح هذه المرحلة بالإجابة على أسئلة كبيرة وهادفة تطالبه بتفسير لإفادته الكاذبة ولاجتماعاته مع الروس وأغراضها، والذين كانوا وراءها، وغيرها.

ويسود الاعتقاد بأن مستشار ترامب السابق على دراية دقيقة بهذه الأمور، وأن الرئيس يدرك مخاطر معرفته لهذه الجوانب الرئيسية في الملف، والدليل أنه حاول توظيف نفوذه منذ البداية مع مدير "إف بي آي" السابق، جيمس كومي، الذي كان يحقق في الموضوع "لترك فلين بحاله"، بحسب ما ذكر كومي.

كذلك كرر ترامب المحاولة مع لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بالدعوة إلى "الإسراع في طي تحقيقاتها" في هذه القضية، بحسب ما كشف رئيسها السناتور الجمهوري ريتشارد بار.

هذه المحاولات عززت الانطباع بأن فلين يملك معلومات مؤذية لو كشف عنها، وإلا لما استعجل الرئيس بطلب صرف النظر عن التحقيقات معه.

ما لا جدال فيه أن التحقيقات الروسية دخلت في منعطف حساس، وأن الجنرال "العاتب" على الرئيس بحوزته ما يمكن أن يشكل جسر العبور إلى الضفة المطلة على فضيحة محتملة، وهذا الاحتمال ينطوي على ما يكفي من التوتر لهزّ المشهد السياسي اليوم في واشنطن، أكثر مما هو مهتز.

واشنطن حين تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل؟!

عريب الرنتاوي الدستور 2\12\2017

يدرس الرئيس الأمريكي دونالد ترامب جدياً "الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل"، وأنباء واشنطن تتحدث عن خطة مرسومة لهذا الغرض، يعكف الرئيس وصحبه على دراستها، على أن قراراً نهائياً بهذا الصدد لم يتخذ بعد، والباب ما زال مفتوحاً لـ "تعديل الخطة"، بل وربما التراجع عنها.

المسألة جدية للغاية كما تقول مصادر واشنطن والتقارير الواردة منها، حتى أن البيت الأبيض أوعز لسفارات الولايات المتحدة في الدول ذات الصلة، الاستعداد لعمليات "جس نبض" واستطلاع التداعيات وردات الفعل المحتملة، وتقييم الموقف.

لا يبدو أن ثمة توقيتا محددا ونهائيا قد تقرر لاتخاذ هذه الخطوة، وهناك معلومات تتحدث عن "خطة متدرجة"، جرى وضعها بهدف إغلاق هذا الملف نهائياً من جهة، و"تبليع" الأطراف العربية والإسلامية هذا القرار، جرعة تلو أخرى من جهة ثانية... لكن المرجح أن يغلق هذا الملف نهائياً قبل وقت طويل من نهاية ولاية ترامب الأولى، كما تشير لذلك دلائل مختلفة.

رداً على هذه المعلومات، شدد "الناطق الأبدي" باسم الرئاسة الفلسطينية على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين المنتظرة، رافضاً بذلك تقارير عن "التحول الجذري" في الموقف الأمريكي من قضايا الحل النهائي الجوهرية: حل الدولتين، القدس، الإطار الإقليمي للحل، العلاقة مع منظمة التحرير وغيرها.

أما المواقف على المستوى الرسمي العربي، فقد تميزت كما هو متوقع منها، بـ "صمت القبور"، لا حراك سياسياً ولا بيانات إدانة أو تنديدات، حتى اللفظية منها، المكرسة عادةً للاستهلاك المحلي ... مع أن نافذة الفرص لإنقاذ القدس، و"تعديل" خطة ترامب أو ربما دفعه للتخلي عنها، تكاد تنفذ ... ولا قيمة لأي مواقف أو تحركات، ستصدر بعد أن "تقع الفأس بالرأس"، ونستيقظ جميعاً على واقع جديد للمدينة العتيقة.

لا تفسير لهذا الصمت سوى "التواطؤ" و"العجز"، ربما أحدهما أو كلاهما معاً، ما يشي بأن عواصم القرار العربي، قد حزمت أمرها، وقررت المضي مع ترامب في جهوده ومساعيه، حتى وإن جاءت على "جثة" القضية الفلسطينية وعلى حساب حقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم الوطنية المشروعة ... لا تفسير لهذا الصمت المريب، سوى أن بعض العواصم العربية، "قررت اجتياز مختلف "الخطوط الحمراء" والمضي قدماً في مشروع "تسوية" أو "تصفية" القضية الفلسطينية.

ثمة ما يشي بأن الولايات التي تتحضر لإطلاق مبادرتها المعروفة باسم "صفقة القرن"، قد شرعت في تسريب مفاصل المبادرة وعناصرها الرئيسة: من الحملة على منظمة التحرير ومكتبها في واشنطن، وقبلها خطة نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس، التي وإن أرجئت، إلا أنها ما زالت ماثلة على مكتب الرئيس البيضاوي، مروراً بالتسريبات التي تستثني الدولة المستقلة–السيّدة من قاموس ترامب ومبادرته، عطفاً على التصورات التي تبحث عن مختلف الحلول لقضية اللاجئين، باستثناء حقهم في العودة إلى وطنهم.

لكأننا نشهد على أوسع عملية تهيئة للرأي العام الفلسطيني والعربي (والإسلامي كذلك) لإغلاق ملف الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفقاً لمحددات الرؤية الإسرائيلية للحل وضوابطها ... فيما الفلسطينيون أصحاب القضية والحق، غارقون من الرأس حتى أخمص القدمين في صراعاتهم الداخلية، والعرب على اختلاف مشاربهم وتنوع عواصمهم، منهمكون في انقساماتهم وحروب المذاهب والطوائف والمحاور التي تعصف في المنطقة.

أما نحن في الأردن، فعلينا أن نتحضّر للسيناريو الأسوأ، حين يقف "حليفنا الأهم على الساحة الدولية" إلى جانب إسرائيل في كل ما يخص ملفات الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وفي المقدمة منها، قضية القدس، إذ سيتعين علينا الدفاع عن مصالحنا في شروط صعبة للغاية، بل وربما في أسوأ ظرف وشرط ... فلا "صداقتنا" للولايات المتحدة، تكفي لإقناعها بأخذ مصالحنا وحساباتنا بنظر الاعتبار، ولا "عداوتنا" لها من النوع الذي قبل لنا على احتماله.

وفي سبيل مواجهة السيناريو الأسوأ هذا، على الديبلوماسية الأردنية أن تتحرك على نحو استباقي، وأن تبحث بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني، عن مبادرات وتحالفات من خارج الاصطفافات القائمة حالياً، ربما تكون مصر الوجهة الأولى لهذا التحرك، وربما تضاف إليها دول عربية من مثل: الكويت، عمان، الجزائر، العراق والمغرب وتونس، وهي دولٌ مسكونة أقل من غيرها، بهاجس "التهديد الإيراني"، وما زالت ترى أن لفلسطين مكانة متقدمة على جداول أعمالها، وربما تشكل "الدائرة الأولى" لحراك مكثف يجب أن يبذل قبل فوات الأوان.

أما الدائرة الثانية والثالثة، فلا تستثني دولة أوروبية، أو كتلة إقليمية ودولية من نوع "التعاون الإسلامي" وروسيا والصين في إطار "البريكس"، ومروحة واسعة من الدول التي يمكن لها أن تعبر عن مواقف معاكسة لـ "الريح المجنونة" التي تهب على المنطقة، من البيت الأبيض تحديداً.

أسباب الخلاف التركي الأمريكي وطرق تجاوزها

محمد زاهد غول القدس العربي 2\12\2017

لم يعد صعبا معرفة أسباب الخلاف التركي الأمريكي، فالحكومة التركية ترفض التجاهل الأمريكي لشروط الأمن القومي التركي، سواء داخل تركيا أو على حدودها الدولية مع جيرانها، أو في القضايا الدولية الشائكة.

فالدعم الأمريكي للأحزاب الكردية الانفصالية الإرهابية، أمر ترفضه السياسة التركية، ويعتبره الشعب التركي نقطة تحد كبرى أمام العلاقات التركية الأمريكية، وبالأخص بعد أن تمكنت حكومة حزب العدالة والتنمية المنتخبة عام 2002 من إيجاد رؤية تصالحية مع الأكراد داخل تركيا منذ عام 2005، يوم أعلن رئيس الوزراء التركي اردوغان آنذاك أنه سوف يحل المسألة الكردية بالطرق السلمية والتفاوضية والانفتاح الديمقراطي على كل القوميات التركية وليس الكردية فقط.

وقد وجد أردوغان تجاوباً إيجابياً من رئيس حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان المسجون في تركيا منذ عام 1999، وبعد مفاوضات ناجحة تم التوصل إلى اتفاق عام 2013 مع شخصيات من حزب الشعوب الديمقراطي، ممثل حزب العمال الكردستاني غير الرسمي، ولكن ذلك لم يجد راحة ولا قبولًا لدى الدول التي تعارض السياسات التركية داخل تركيا وخارجها أيضا، وبالأخص في الملفات السورية والعراقية والمنطقة في ذلك الوقت، وتحت ضغوط تلك الدول، تراجع حزب العمال الكردستاني ممثلا بقيادته في قنديل العراق عن تلك الاتفاقيات، وشرع في عمليات إرهابية ضد الشعب التركي، وأعلن عن الإلغاء رسميا من حزب العمال الكردستاني بعد تعثر تشكيل حكومة بعد انتخابات 7 يونيو 2015، وهذا ما اضطر الجيش التركي إلى الرد بالمثل، وضرب أوكار حزب العمال الكردستاني داخل تركيا وخارجها.

هذا الخطر المحدق بالأمن القومي التركي تدركه أمريكا جيدا، ولكنها بحجة محاربة تنظيم «داعش» في العراق وسوريا قامت بتسليح الأحزاب الكردية بالأسلحة الثقيلة من دون مراعاة أن بعض هذه الأسلحة يتم تهريبها إلى داخل تركيا، ما فرض على السياسة التركية التحرك باتجاه تعاون دولي يمنحها الحق والقدرة على حماية شعبها وضرب الأحزاب الإرهابية التي تهدد الأمن القومي التركي، سواء كانت من تنظيم «داعش» أو من تنظيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (ب ي د) في سوريا فرع حزب العمال الكردستاني.

وعلى هذا الأساس فتحت تركيا طريقا سياسيا للشروع بعملية «درع الفرات» في سوريا بالتعاون مع روسيا، مقابل أن تتعاون تركيا مع روسيا وإيران في العمل الجاد لإنهاء القتال العسكري في سوريا، وبما لا يتعارض مع دعم المعارضة السورية المعتدلة، التي تعاونت مع الجيش التركي في عملية «درع الفرات» وغيرها.

من الأخطاء الأمريكية القاسية اتجاه تركيا مواصلة البنتاغون دعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي شمال سوريا باحتلال مدن سورية عربية وليست كردية، وكانت الوعود الأمريكية بأن يتم تسليم هذه المدن لأهلها بعد إخراج «داعش» منها، كما في تل أبيض ومنبج والرقة وغيرها، ولكن أمريكا لم تلتزم بوعودها بسحب تلك الميليشيات الكردية من هذه المدن بعد القضاء على «داعش»، وكانت أمريكا من قبل ترفض الأخذ بالخطة والرؤية التركية لتحرير تلك المدن العربية من «داعش» بقوات سورية عربية وبدعم تركي عسكري، فتركيا صبرت على أمريكا كثيرا كي تنفذ وعودها معها بسحب الميليشيات الكردية من المدن السورية العربية، وإعادة تلك المدن لأهلها، ولذلك مارست الحكومة التركية حقها باتباع سياسة تؤمن لها حماية شعبها واقتصادها وشروط أمنها القومي مع دول أخرى غير أمريكا، وبالذات مع روسيا وجيشها المحتل لسوريا.

وبعد أن وثقت الحكومة التركية والجيش التركي علاقاتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية مع روسيا، أخذت أمريكا تمتعض وترفض ذلك التقارب، وبالأخص في جوانبه العسكرية والأمنية والاستخباراتية، وكذلك بعض الدول الأوروبية وبالأخص ألمانيا، لا سيما وأن الجيش التركي شرع بتأمين متطلبات حاجته من أسلحة الدفاع الجوي من روسيا، بعد ان رفضت أمريكا والدول الأوروبية تأمين هذه الحاجات الدفاعية الأساسية للجيش التركي، وكانت الحكومة الروسية تدرك أهمية ذلك الاختراق داخل حلف الناتو، بتأمين أسلحة دفاع جوي متطورة لتركيا مثل، صواريخ إس 400، بل تزويدها بتقنية إنتاجها في تركيا أيضاً، حتى أصبحت هذه المسألة نقطة خلاف بين روسيا وأمريكا أيضاً، بل مع حلف الناتو بأكمله، حيث أن البنتاغون وحلف الناتو يعتبران ذلك اختراقا للحلف، ويدعيان أنه قد يؤدي إلى اطلاع روسيا على خطط حلف الناتو العسكرية داخل أوروبا من الجانب التركي، من دون ان تقصد تركيا ذلك، وفي نظرهما أن تعاون تركيا مع روسيا عسكريا وهي عضو في حلف الناتو لا يمكن القبول به، ولا الجمع بينهما، فإما انسحاب تركيا، أو إخراجها من الناتو، أو قطع علاقاتها العسكرية مع روسيا، بدليل أن حلف الناتو في مناوراته الأخيرة، وعلى

الرغم من مشاركة الجنود والضباط الأتراك فيها، قامت المناورات باستهداف صور مصطفى كمال أتاتورك ورجب طيب أردوغان بصفتهما أعداء لحلف الناتو، ما اضطر اردوغان لسحب جنوده من المناورات والتنديد بهذا الفعل الخاطئ والقبيح بحسب وصف تصريحات المسؤولين الأتراك.

في هذه الأجواء أدركت الإدارة الامريكية السياسية أن مواصلة تجاهل الموقف التركي من القضايا الخلافية سوف يزيد تباعد تركيا عن أمريكا وأوروبا وحلف الناتو، وبالأخص بعد فشل محاولات الانقلاب على الحكومة التركية عسكريا وسياسيا واقتصاديا، وبعد فشل استقطاب أبناء الأكراد من الشعب التركي في جنوب شرق تركيا، للقيام باحتجاجات شعبية وإثارة مشاكل أمنية، بل رفض أبناء الأكراد في تلك المناطق الانسياق وراء المشاريع التدميرية لحزب العمال الكردستاني فيها، بل ومدافعتهم عن مدنهم وقراهم ومشاريعهم الاقتصادية والسياسية بالتنسيق مع الحكومة التركية والجيش التركي، إيمانا منهم بانتمائهم للوطن الواحد والدولة الواحدة والعلم الواحد والأرض الواحدة، كل ذلك جعل المشاريع الخارجية الفاشلة ضد تركيا تعيد حساباتها، والاتصال بالرئاسة التركية لإعادة الأمور إلى مجاريها السابقة، والاتصال الهاتفي بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس التركي أردوغان جزء منها، وتعهد الرئيس الأمريكي ترامب بوقف الدعم العسكري الأمريكي لحزب الاتحاد الديمقراطي، وعن أصله حزب العمال الكردستاني، وعن فروعه قوات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية، هو خطوة امريكية صحيحة أولاً، وهي إن تمت فستكون وفاء أمريكيا بالتزامات سابقة وليس منة أمريكية على تركيا، ولا ثمن لها إلا ان تكسب امريكا سمعتها بالوفاء بالعهود فقط، لأن أسباب الخلاف التركي الأمريكي معروفة وطرق معالجتها معروفة أيضاً، فالرئاسة التركية لا تستطيع التفريط بالأمن القومي التركي، والحكومة التركية لا تستطيع التنازل عن حماية حقوق الشعب التركي، بغض النظر عن طبيعة الاتفاقيات الدولية التي توقعها مع روسيا، أو مع الصين أو مع إيران أو غيرها، فالضغوط الغربية على تركيا لا سبيل لنجاحها، طالما هي تهدد الأمن القومي التركي.

استطلاع: غالبية الأميركيين لا يؤيدون نقل السفارة إلى القدس

واشنطن ـ أحمد الأمين العربي الجديد 2\12\2017

أظهر استطلاع للرأي، نشرت نتائجه السبت، أن غالبية الأميركيين (63%) تعارض نقل سفارة بلادهم من تل أبيب إلى القدس، فيما أعرب 81% من المستطلعة آراؤهم عن عدم ثقتهم بدور جاريد كوشنر، كبير مستشاري الرئيس دونالد ترامب وصهره، كمبعوث خاص للسلام في الشرق الأوسط.

وقد استعرض الباحث شبلي تلحمي نتائج استطلاع الرأي في ندوة نظمها معهد "بروكينغز" للابحاث في واشنطن بعنوان "الشرق الأوسط وروسيا: مواقف الأميركيين من السياسة الخارجية لترامب"، شارك فيها السفير الأميركي السابق لدى اسرائيل، دانيال شابيرو، والخبيرة الأميركية في الشؤون الإيرانية سوزاني مالوني، بينما أدارات الندوة مديرة سياسات الشرق الاوسط في "بروكبنغز"، ناتان ساكس.

وحسب أرقام الاستطلاع، فقد طالب 59% من الأميركيين إدارة ترامب باتخاذ موقف محايد من الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن 57% منهم قالوا إن سياسة ترامب هي في حقيقة الأمر إلى جانب الطرف الإسرائيلي.

وحول سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، طالب 43% من مجمل الأميركيين المستطلعة آراؤهم بفرض عقوبات اقتصادية وضغوط جدية على إسرائيل، لكن النسبة وصلت إلى 57 % في أوساط الحزب الديمقراطي. وأشار شلبي إلى دور الانقسام الأميركي التقليدي بين الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، في التأثير على موقف الأميركيين من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ ففي حين يرى 77 % من أنصار الحزب الديمقراطي أن على الولايات المتحدة أن تتخذ موقفًا محايدًا؛ يرى 58% من الجمهوريين أن على الإدارة الأميركية دعم الموقف الإسرائيلي.

وفي ما يتعلق بعزم إدارة ترامب إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، اعتبر 55% من المستطلعين أن طهران ملتزمة ببنود الاتفاق؛ في حين رأى 77% منهم أنه يخدم المصالح الأميركية.

وفي شأن متصل، استبعد شابيرو، ردًّا على سؤال من الحضور حول العلاقات السعودية الإسرائيلية، أن تتجاوب إسرائيل مع رغبة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، بشن حرب على "حزب الله" في لبنان، في إطار المواجهة الإسرائيلية السعودية المشتركة للتمدد الإيراني في الشرق الأوسط. وقال إن اسرائيل هي آخر من يفكر بإشعال جبهتها الشمالية، رغم استعداداتها المستمرة لوقوع الحرب.

وخلال مناقشة الموقف من إيران، انتقدت سوزاني مالوني دعم إدارة ترامب للسعودية في حربها في اليمن، وتوقعت أن تكون لتلك الحرب نتائج كارثية على السياسة الخارجية السعودية.

بلومبيرغ: تيلرسون لا يعلم شيئا عن اتصالات كوشنر

الجزيرة نت 2\12\2017

أورد موقع بلومبيرغ الإخباري أن وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون يشعر بأنه أُبقي في جهل تام بحقيقة اتصالات جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترمب بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، مشيرا إلى أن تيلرسون يتخوف من أن تدفع هذه المحادثات منطقة الشرق الأوسط إلى الفوضى.

وأضاف الموقع أن محور تلك الاتصالات هو التوصل إلى اتفاق تاريخي يتضمن إنشاء دولة فلسطينية تدعمها دول بالمال، منها السعودية، حيث قد يتم استثمار عشرات المليارات من الدولارات من أجل تحقيق هذا الهدف.

وأوضح الموقع -نقلا عن أشخاص يعرفون تيلرسون جيدا- أن الرجل يخشى من حالة فوضى في المنطقة بسبب تلك الاتصالات.

وتابع الموقع "المشكلة هي أن المستشار الرئاسي الكبير لا يتشاور مع وزارة الخارجية الأميركية ولا يوضح مستوى المشاورات التي تجري مع مجلس الأمن القومي". وأضاف "أنها مشكلة لكل من مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ولا يمكن حلها بسهولة".

ويقول الموقع الإخباري إن ترمب طلب من تيلرسون إبلاغ السعوديين بأن واشنطن لا تؤيد أي محاولة لاستخدام القوة ضد قطر، حتى وإن أسمعهم جاريد كوشنر كلاما مخالفا.

وجزم وزير الخارجية الأميركي بأن ترمب نفسه لا يعرف كافة تفاصيل اتصالات صهره كوشنر مع ولي العهد السعودي.

المصدر : الصحافة الأميركية

هل يكشف كوشنر تفاصيل صفقة القرن بخطاب مرتقب له الأحد؟

واشنطن- أ ف ب 2\12\2017

يلقي جاريد كوشنر المستشار المقرب وصهر الرئيس دونالد ترامب، الأحد خطابا حول سياسة واشنطن في الشرق الأوسط، في وقت سيكون فيه على الرئيس الأمريكي أن يقرر ما إذا كان سينقل سفارة بلاده من تل ابيب إلى القدس المحتلة.

وكلمة صهر ترامب الذي نادرا ما يلقي خطبا، مرتقبة لأن كوشنر لم يكشف حتى الأن رؤيته لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي يفترض أن يدفعها.

وكان موقع "ميدل إيست آي" البريطاني كشف ما قال إنها تفاصيل مضمون خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقال الموقع إن فريقا أمريكيا يضع "اللمسات الأخيرة" على الخطة التي باتت تعرف باسم "صفقة القرن".

وينقل الموقع عن دبلوماسي غربي تفاصيل الخطة وقال إنها ستشتمل على ما يلي:

- إقامة دولة فلسطينية تشتمل أراضيها على قطاع غزة والمناطق "أ" و"ب" وبعض أجزاء من منطقة "ج" في الضفة الغربية.

-ستقوم الدول المانحة بتوفير عشرة مليارات دولار لإقامة الدولة التي ستشتمل بنيتها التحتية على مطار وميناء في غزة، ومساكن ومشاريع زراعية ومناطق صناعية ومدن جديدة.

-تأجيل وضع مدينة القدس وموضوع عودة اللاجئين إلى مفاوضات لاحقة.

-ستشمل المفاوضات النهائية محادثات سلام إقليمية بين إسرائيل والأقطار العربية بقيادة المملكة العربية السعودية.

وخطاب كوشنر مرتقب أيضا لأنه بحسب عدة وسائل إعلام أمريكية هو "المسؤول الأمريكي الرفيع في الفريق الرئاسي الانتقالي"، الذي طلب من مايكل فلين المستشار السابق للأمن القومي لدى ترامب الذي وجه إليه الاتهام الجمعة، بالاتصال بمسؤولين في حكومات أجنبية.

وسيلقي كوشنر كلمته في أثناء "الحوار" السنوي بين مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين الذي ينظمه بواشنطن فريق بحث "بروكينغز انستيتيشن".

كما يتوقع أن يتدخل في الحوار ذاته رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو صباح الأحد عبر رسالة فيديو.

وكان ترامب وعد في أثناء حملته الانتخابية بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، بناء على قرار للكونغرس الأمريكي اتخذ في 1995 تم تعطيله من رؤساء الولايات المتحدة كل ستة أشهر.

والموعد الجديد لاتخاذ قرار بهذا الشأن يحل الاثنين، بحسب الخارجية الأمريكية التي أكدت الجمعة لفرانس برس أنه لم يتم اتخاذ أي قرار بهذا الشأن حتى الآن. ووصف البيت الأبيض الأربعاء بـ "السابقة لأوانها" معلومات سرت أشارت إلى أن واشنطن على وشك إعلان نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، الأمر الذي من شأنه إثارة غضب الفلسطينيين والعرب.

وكان ترامب قرر في حزيران/يونيو 2017 اتباع ما فعله أسلافه وقال حينها: "أريد أن أعطي فرصة" لعملية السلام "قبل التفكير في نقل السفارة إلى القدس".

غير أن نائبه مايك بنس الذي سيزور القدس منتصف كانون الأول/ديسمبر الحالي، أكد مجددا هذا الأسبوع أن نقل السفارة يجري التفكير فيه "جديا".

ولا تعترف المجموعة الدولية بالقدس عاصمة لإسرائيل ولا بضمها إثر حرب 1967 وتوجد مقار السفارات الأجنبية في إسرائيل في تل أبيب.

وتريد السلطة الفلسطينية جعل القدس الشرقية المحتلة عاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة.

وكان ترامب كلف صهره كوشنر بمهمة إحياء عملية السلام المتوقفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويطمح ترامب في أن يحقق في هذا الإطار النجاح الذي عجز عنه جميع أسلافه.

تم بحمد الله